الأمم المتحدة

S/2002/834

مجلس الأمن

Distr.: General
26 July 2002
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن أنغولا

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم إليه تقارير دورية عن التطورات في أنغولا، بما في ذلك توصيات بشأن تدابير إضافية يمكن أن ينظر فيها المجلس بغية تعزيز عملية السلام في ذلك البلد. ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر تطورات الحالة منذ صدور تقريري المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/956).

٢ – ويقدم هذا التقرير موجزا للتطورات الرئيسية التي وقعت في أنغولا منذ تقريري الأخير، ولا سيما التطورات التي أعقبت وفاة السيد سافيمبي قائد يونيتا. ويقترح التقرير أيضا تعديلات على ولاية الأمم المتحدة في أنغولا وهيكلا لوجود الأمم المتحدة فيها وفقا للمفاوضات التي تمت مع حكومة أنغولا وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية السلام الأنغولية، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين يونيتا وحكومة أنغولا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وبرنامج السلام ذي النقاط الخمس عشرة المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، والأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا.

ثانيا – التطورات التي أدت إلى التوقيع على مذكرة التفاهم

٣ – خلال المشاورات التي أجراها المستشار الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا ووكيل الأمين العام، السيد إبراهيما أ. غمباري في لواندا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، طلبت حكومة أنغولا من الأمم المتحدة أن تستأنف الاضطلاع بدورها كوسيط في الصراع، وأن تتبع نهجا استباقيا بصورة أكبر في عملية السلام، بما في ذلك إعادة الاتصالات مع يونيتا، دعما للجهود المبذولة لإيجاد تسوية سياسية للصراع. وفي إثر هذا الطلب، كتبتُ رسالة إلى الرئيس أوليسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، طالبا مساعدته في الاتصال بالسيد سافيمبي. وأقامت الأمانة العامة أيضا اتصالات مع جماعة سانتو إيغيديو في روما، استنادا إلى إدراكنا بأن السيد سافيمبي قد أجرى اتصالات مع هذه الجماعة. وإضافة إلى ذلك، سعينا إلى الحصول على دعم قادة الجنوب الأفريقي لجهودنا.

٤ – وكان الهدف من هذه الاتصالات هو التأكد من استعداد السيد سافيمبي لاستئناف تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفضلا عن ذلك، فقد أقيمت اتصالات مع بعثات يونيتا في الخارج في منتصف شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، أدت إلى

31702 300702 02-49920 (A)
0249920

صدور تصريحات من قادة يونيتا الموجودين خارج البلد تعرب عن الالتزام ببروتوكول لوساكا وعن الرغبة في الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة بموجب بروتوكول لوساكا، والاستعداد للالتزام بوقف إطلاق النار من جانب واحد بغية التصدي للحالة الإنسانية المتردية، ومناقشة دور المجتمع المدني، لا سيما الكنائس، في عملية السلام.

٥ - بيد أنه في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قتل السيد سافيمبي، وأجرت القوات المسلحة الأنغولية على وجه السرعة اتصالات ميدانية مع نظرائها في يونيتا بغرض التوصل إلى وقف الأعمال القتالية وإنهاء الحرب. وفي ١٣ آذار/مارس، كشفت الحكومة النقاب عن برنامجها للسلام ذي النقاط الخمس عشرة الذي تضمن وقف جميع الهجمات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأنغولية اعتبارا من منتصف ليلة ذلك التاريخ؛ وإقامة اتصالات ميدانية بين القادة الميدانيين لكلا الطرفين للقيام بالأعمال التمهيدية اللازمة لإقرار وقف عام لإطلاق النار؛ ونزع سلاح جنود يونيتا وإعادة إدماجهم؛ وإصدار عفو عام من أجل تعزيز الأمن والنظام والمصالحة؛ وبسط إدارة الدولة، من جميع جوانبها، على كافة أنحاء الإقليم الوطني؛ ووضع برنامج للطوارئ من أجل الإغاثة الإنسانية للمتضررين من الحرب؛ وإعادة توطين المشردين؛ وإجراء تعداد وطني للسكان؛ والتسجيل لعملية الانتخابات. وتضمن برنامج الحكومة للسلام أيضا نداءات عاجلة تدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بعدم التخلي عن شعب أنغولا في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه.

٦ - وأُجريت الاتصالات الرسمية الميدانية، لأول مرة، بين قادة القوات المسلحة الأنغولية والقوات العسكرية ليونيتا في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ في كسابا، مقاطعة موكسيكو. ورأس الوفدين، على التوالي، نائب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأنغولية، الجنرال جيرالدو ساشيبندو ''نوندا''، وقائد القيادة العليا للأركان العامة ليونيتا، الجنرال أبريو موينغو واكيتيمبو ''كامورتيرو''. وفي بلاغ مشترك صدر بعد الاجتماع، أعاد الجانبان تأكيد التزامهما الراسخ ببروتوكول لوساكا، وأعربا عن تصميمهما على بذل كل ما يلزم من جهود من أجل التوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية، فضلا عن حسم المهام العسكرية المعلقة في إطار البروتوكول. واتفق الطرفان أيضا على برنامج للمحادثات، بدأ في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢. وبعد أسبوعين من المحادثات في لوينا، بمقاطعة موكسيكو، وقعا، في ٤ نيسان/أبريل، مذكرة تفاهم بشأن وقف الأعمال القتالية وحل جميع المسائل المتبقية في إطار بروتوكول لوساكا.

ثالثا - مذكرة التفاهم

٧ - مثل الأمم المتحدة في حفل التوقيع مستشاري الخاص، الذي وقع على الوثيقة أيضا بصفته شاهدا. بيد أنه أدخل تحفظا على النص، وصرح علنا: بأن الأمم المتحدة لا تعترف بأي عفو عام يشمل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وجرائم الحرب. وشدد أيضا على أن أي التزامات تسندها مذكرة التفاهم إلى الأمم المتحدة تخضع للاستعراض من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة.

٨ - والهدف من مذكرة التفاهم هو أن تحل محل بروتوكول لوساكا في ما يتعلق بجوانبه العسكرية وهي تورد بالتفصيل مسؤوليات القوات المسلحة الأنغولية ومسؤوليات يونيتا فيما يتعلق باحترام وقف إطلاق النار وإيواء جنود يونيتا وأسرهم، وتجميع الأسلحة وتدميرها. وهي تمنح كذلك عفوا شاملا عن جميع الجرائم المرتكبة أثناء الصراع. وعلاوة على ذلك، تتعهد الحكومة بتقديم المساعدة للقوات المسلحة التابعة ليونيتا، وبإدارة مناطق الإيواء، واختيار

٠٠٠ ٥ فرد من أفراد القوات المسلحة التابعة ليونيتا وإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة. وتعهدت حكومة أنغولا كذلك بمساعدة أسر القوات العسكرية التابعة ليونيتا والتي تقدر بنحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، وتوفير التدريب المهني وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. ولقد أُعيد إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة بوصفها الهيئة الرئيسية المشرفة على تنفيذ مذكرة التفاهم ويترأسها نائب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأنغولية، وهي تضم أعضاء من القوات العسكرية التابعة ومراقبين عسكريين من الأمم المتحدة ومن الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال).

٩ - ويساعد اللجنة العسكرية المشتركة في تنفيذ مهامها فريق تقني يتألف من أعضاء من القوات المسلحة الأنغولية والقوات العسكرية التابعة ليونيتا ومن مراقبين من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال. وحتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اجتمعت اللجنة ثلاث مرات. وإلى جانب الفريق التقني المركزي في لواندا، أنشأت اللجنة ثمانية أفرقه تقنية إقليمية. ويتكون كل فريق تقني إقليمي من ٢٤ عضوا من أفراد القوات المسلحة الأنغولية وأفراد يونيتا المكلفين بتنفيذ مذكرة التفاهم داخل مناطقهم المعنية. وتشرف على مناطق الإيواء القوات العسكرية ليونيتا، ولكن حكومة أنغولا توفر لها الموارد المالية والموارد الأخرى. ورغم أن حكومة أنغولا قد أعلنت في ٧ حزيران/يونيه أن عملية الإيواء قد اكتملت، فإنها مددت فترة الإيواء لبضعة أيام بغية السماح للقوات العسكرية التابعة ليونيتا والقادمة من مناطق معزولة بالوصول إلى مناطق الإيواء المحددة.

١٠ - وتتوقع الحكومة ما مجموعه ٢٦٢ يوما لإكمال تنفيذ مذكرة التفاهم اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها في ٤ نيسان/أبريل. وهي تعتزم، في نهاية هذه الفترة، الشروع في المرحلة الثانية من عملية السلام، بما في ذلك إعادة إحياء اللجنة المشتركة، التي ستترأسها الأمم المتحدة، والتي ستنفذ المسائل السياسية المتبقية من بروتوكول لوساكا. وأكدت الحكومة، أثناء المشاورات التي دارت بين مستشاري الخاص والرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على أن المرحلة الثانية ستتزامن مع المرحلة الأولى. ومع ذلك، فقد شددت الحكومة على ضرورة عدم الشروع في المرحلة الثانية قبل التأكد من سير أعمال المرحلة الأولى سيرا صحيحا.

١١ - ومنذ توقيع مذكرة التفاهم، توقف القتال في البلد بأسره ولم تسجل أي انتهاكات لوقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، وصل، حتى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أكثر من ٠٠٠ ٨٤ فرد من أفراد القوات العسكرية التابعة ليونيتا من بينهم ٦٥٨ جنديا أجنبيا إلى ٣٦ منطقة من مناطق الإيواء يرافقهم قرابة ٠٠٠ ٢٤٠ من أفراد أسرهم. ولقد نشأت في البداية صعوبات تعبوية شديدة لتوفير الأغذية والمأوى والأدوية في مناطق الإيواء. ومع ذلك فقد تغلبت القوات المسلحة الأنغولية ووكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في المجالات الإنسانية باطراد على الصعاب والعوائق التي ظهرت في البداية. ومع ذلك، تواجه الجهود التي تبذلها الحكومة ويونيتا لتوطيد دعائم السلام تحديات كثيرة.

رابعا - التحديات المتعلقة بتوطيد السلام في أنغولا

الجوانب السياسية والأمنية

١٢ - هناك بعض التحديات السياسية والأمنية المتصلة بالإيواء السليم ونزع السلاح وتسريح مقاتلي يونيتا السابقين وإعادة إدماجهم هم وأسرهم في المجتمع. وبينما أكملت معظم عمليات الإيواء، فإن الإبقاء على أفراد القوات العسكرية وأسرهم بالمأوى مشغولين بشكل مدر للدخل وتحديد مستقبلهم لا يزالان يمثلان تحديا. وقد تعهدت

الحكومة في برنامجها للسلام ذي النقاط الخمس عشرة بتقديم المساعدة للجنود المسرحين، تشمل الجنود المسرحين الذين شاركوا في الصراعات السابقة (ويقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٥٠ جندي)، كما تعهدت بالعناية أيضا بالمعوقين واليتامى والأرامل. وقد حددت البعثة التي أوفدها البنك الدولي إلى أنغولا، خلال الفترة من ١٤ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه، ثلاث مجموعات من المحاربين السابقين بحاجة إلى تلقي المساعدات في ما يتعلق بإعادة إدماجها في المجتمع، وهي تتألف من نحو ٠٠٠ ٧٩ شخص ينتمون إلى يونيتا و ٠٠٠ ٣٣ فرد من القوات المسلحة الأنغولية و ٠٠٠ ١٦٠ من الحالات السابقة المتبقية. وستواجه الحكومة تحديا خطيرا في تنفيذ هذه المهمة إذا لم يُوفر لها المجتمع الدولي الدعم، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الفنية والإدارية والموارد المالية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في إدماج المقاتلين السابقين بوسائل من بينها توفير التدريب المهني والأنشطة المولدة لفرص العمالة وبرامج المصالحة. وفضلا عن الخبرة الفنية والخبرة الإدارية والمشورة، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم مساعيها الحميدة للمساعدة في تسوية الصراعات التي قد تنشب.

١٣ - وتواجه أنغولا أيضا التحدي المتمثل في إعادة حكم القانون وتطبيع الإدارة الحكومية. فقد عاش هذا البلد عشرات السنين تحت نظامين إداريين، أحدهما نظام الحكومة والآخر نظام يونيتا، واستمر هذا الحال حتى عندما فقدت يونيتا قدراتها العسكرية التقليدية وسيطرتها على الأراضي. فقد تنقل المقاتلون في البلد بصحبة أسرهم والأهالي الخاضعين لهم. ويتطلب الواقع الجديد العودة إلى نظام إداري وحيد في البلد. ومن قبل كان توسيع نطاق إدارة الدولة لكي تشمل المناطق الخاضعة ليونيتا يؤدي إلى إثارة الخلاف والصراع والعنف. ويتمثل التحدي الذي تواجهه السلطات الأنغولية في وضع استراتيجية لتوسيع نطاق إدارة الدولة بسبل تعزز السلام والعدالة والمصالحة على مستوى الأقاليم والمقاطعات والبلديات.

١٤ - وتعتزم حكومة أنغولا تنظيم انتخابات عامة بعد اختتام عملية السلام. وطلب الرئيس دوس سانتوس، في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الدعم من الأمم المتحدة لتنظيم هذه الانتخابات. ولقد أرسلت، تبعا لذلك، فريقا فنيا لتوضيح طبيعة المساعدة المطلوبة لعملية الانتخابات. وحدد الفريق عددا من التحديات في تنظيم الانتخابات في أنغولا. ورغم أن السلام شرط ضروري مسبق لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، فإن هناك تحديات ناجمة عن تركات خلفتها حرب أهلية امتدت وقتا طويلا، وهي تتراوح من إنشاء إطار قانوني مناسب (مراجعة الدستور وقانون الانتخابات وتشكيل لجنة انتخابات مستقلة) إلى تسجيل الناخبين وتوعيتهم وبرامج بناء الثقة والمصالحة الوطنية. ومن الواضح أن جهود الحكومة في عملية الانتخابات ستكون بحاجة إلى دعم.

١٥ - إن العمليات الإنسانية الواسعة النطاق في مخيمات المشردين داخليا والتي جرى توسيعها مؤخرا لكي تضم مناطق الإيواء والإنعاش لجنود يونيتا السابقين وأسرهم تقوم حاليا بدور هام للحيلولة دون نشوب الصراع مرة أخرى. وتشكل المهمة الأكثر تعقيدا المتمثلة في تنظيم عودة هؤلاء المواطنين إلى مجتمعاتهم المحلية السابقة في الوقت الذي يجري فيه إدماج الكثير من المواطنين الآخرين في المراكز الحضرية في المقاطعات تحديا أكبر بكثير في مجال حقوق الإنسان.

١٦ - وتشير الدلائل على أرض الواقع إلى أن بعض الأنغوليين قد يكونون على معرفة بحقوقهم إلا أن القليل منهم يدرك كيفية استخدام القانون لحماية هذه الحقوق وممارستها. وظلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا تعمل بانتظام على تقوية منظمات المجتمع

المدني مثل رابطة المحامين الأنغوليين ومنظمة غير حكومية تنشط في مجال المعونة القانونية، هي منظمة ''السواعد الحرة''، للتصدي لهذه المشكلة وتوفير قدر من المساعدة القانونية. غير أنه يصعب الحصول على المساعدة القانونية بصفة خاصة في أنغولا، إذ لا تتوفر خدمات المؤسسات القانونية لحوالي ٨٠ في المائة من السكان. أما الحالة في المقاطعات فهي في غاية السوء وهناك حاجة ماسة لحلول متوسطة الأجل ولحلول طويلة الأجل لتناول الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

١٧ - وإذا ما أريد الحفاظ على السلام وإنهاء الصراعات، فلا بد من اقتناع جميع الأنغوليين أن بوسع الدولة أن تحمي حقوقهم وأنها ستفعل ذلك. بيد أنه في ظل التاريخ الاستعماري، والحرب المدنية التي دامت قرابة ٣٠ عاما، فقد يكون من الصعب ضمان توفير هذه الحماية بسرعة، دون مساعدة المجتمع الدولي، لا سيما في بيئة شرد فيها معظم المواطنين الراشدين من أماكن إقامتهم الأصلية، ولا تتوفر لديهم بطاقات الهوية التي تعد شرطا ضروريا للمشاركة في الأنشطة السياسية والمدنية.

١٨ - وفي الوقت الذي تؤدي فيه الشرطة الوطنية الأنغولية دورا شديد الأهمية في الحفاظ على القانون والنظام والتصدي للاضطرابات المدنية، فإن بيئة الحرب قد عودت أفراد الشرطة على القيام بواجباتهم دون إبداء كبير اكتراث لحقوق الإنسان. وتتوفر لدى الشرطة هياكل صارمة للإجراءات التأديبية الداخلية، ولكن انتهاكات حقوق المواطنين لا تخضع لضوابط بشكل منظم من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا. وتقوم الشرطة، بطرائق عديدة، بمهام جيش ثان، ليس فقط في جبهة القتال، بل أيضا في الأحياء الحضرية حيث تسيطر بشكل فعال على أنشطة حرب العصابات. وفي حين أمكن تطوير الوعي بحقوق الإنسان بدرجة لا بأس بها في لواندا، فإن التأثير في المقاطعات لا يزال ضئيلا جدا. ففي أغلب المقاطعات يتعذر الوصول إلى المحاكم بدرجة كبيرة، ولا يوجد سوى قلة من المحامين والمدعين العامين المقيمين للنظر في المنازعات. ولذلك، فثمة حاجة لتعزيز الحكومة المحلية، وتوسيع نطاق سلطتها إلى جميع المناطق، إذ لا تكاد توجد أي آليات معدة خصيصا لحماية حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها.

حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم

١٩ - كان للحرب الأهلية التي دارت رحاها لما يربو على ٣٠ سنة آثار مدمرة بوجه خاص على أطفال أنغولا وشبابها، وهم يمثلون غالبية السكان. ولقد أتيحت الفرصة لممثلي الخاص لشؤون الأطفال في الصراعات المسلحة ليقوم بتقييم الوضع خلال زيارته الأخيرة إلى ذلك البلد (من ١١ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢).

٢٠ - ويشكِّل الأطفال ما يزيد على نصف الأشخاص المشردين داخليا في أنغولا، الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين، وهم يمثلون نسبة كبيرة من أعداد السكان الذين خرجوا من المناطق التي أمكن الوصول إليها في الآونة القريبة. ويعاني معظم الأطفال من حالات سوء التغذية الحادة، والملاريا، والحصبة، والإسهال، وأمراض الجهاز التنفسي وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وفقد حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ طفل أحد الأبوين أو كليهما، كما تعرض زهاء ٠٠٠ ١٠٠ للانفصال عن أسرهم، وكثيرا ما ينتهي الأمر بهؤلاء الأطفال في شوارع المدن الكبرى. ولا يتمكن ما يزيد على ٦٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن المدرسة من الذهاب إلى المدارس. وتعرض فعليا ما يزيد على ٠٠٠ ٥ مدرسة للدمار خلال الحرب. ويتعذر على أغلب الأطفال الحصول على أي شكل من أشكال الرعاية الصحية، أما معدل وفيات الأطفال الرضع فهو في المرتبة الثانية في العالم. ويموت ثلث الأطفال الأنغوليين قبل بلوغهم عام ميلادهم الخامس. وتعرض حوالي

٦٠ في المائة من المستشفيات والمراكز الصحية للدمار أثناء الحرب. ولقد خلفت عقود من التعرض للعنف والحرب آثارا حادة من الصدمات النفسية - الاجتماعية لدى الشباب والأطفال في أنغولا. وسُخِّر آلاف من الأطفال للعمل كمقاتلين خلال الحرب، وحتى في الوقت الحاضر فهم عُرضة بصفة خاصة للألغام الأرضية والعبوات غير المتفجرة، التي تلوث أجزاء عديدة من الريف. وإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة، في الأمد البعيد، يعتمدان أيضا على تلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية ذات الأهمية البالغة وعلى إشباع غيرها من حاجات الجيل الحالي من أطفال أنغولا.

الجوانب الإنسانية

٢١ - بعد ثلاثة عقود من الحرب، تبدو فرص السلام المستدام متاحة أكثر من أي وقت مضى منذ أن نالت أنغولا استقلالها. ويتيح انتهاء الحرب الآن فرصا حقيقية للحد من الفقر والمعالجة المنتظمة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي. بيد أن فوائد السلام لا تزال بعيدة عن منال الملايين من السكان. وهناك شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص أنغوليين يعاني من التشرد الداخلي نتيجة مباشرة للصراع. ويوجد مئات الآلاف من الأشخاص، لا سيما في المناطق الداخلية، الذين يعيشون تحت ظروف حرجة، وسيحتاج ٣ ملايين من الأشخاص على الأقل، أي ما يشكل ٣٠ في المائة من السكان، إلى شكل من أشكال مساعدات الطوارئ خلال الأشهر الستة القادمة.

٢٢ - وتجدر الإشارة إلى الآثار التي ترتبت عن وقف الأعمال القتالية على الأزمة الإنسانية في أنغولا. ونجد أن انتهاء الحرب قد حسَّن، من ناحية، تحسينا ملحوظا إمكانيات وصول المساعدة الإنسانية للفئات الضعيفة من السكان، غير أنه، من ناحية أخرى، أدى تكثيف الأنشطة العسكرية خلال المراحل الأخيرة من الحرب إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان على نطاق واسع، وتسبيب معاناة إنسانية هائلة. وتؤكد التقييمات التي أُجريت حديثا أن غالبية الأشخاص في الأماكن التي أضحى الوصول إليها متاحا في الآونة القريبة، يعانون من محن عسيرة، تعود إلى حرمانهم من الخدمات الاجتماعية لسنوات عديدة وفقدانهم موارد عيشهم أثناء فترة الحرب الطويلة. وفضلا عن ذلك، فإن عملية الإيواء التي تولتها الحكومة أدت إلى تركيز أماكن إقامة ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من مقاتلي يونيتا، وأسرهم، ويعاني كثير من هؤلاء أيضا من ظروف بالغة الصعوبة، ويحتاجون إلى أن تقدم لهم المساعدة لإنقاذ حياتهم وتمكينهم من البقاء.

٢٣ - ولقد تضافرت هذه العوامل وتسببت في حدوث أزمة إنسانية على نطاق عام، ذات أبعاد هائلة. فخلال أسابيع قليلة من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، تضخم عدد الأفراد الذين هم بحاجة إلى مساعدات الطوارئ من مليونين إلى ٣ ملايين شخص. وعلى الرغم من أن معدلات التشرد الداخلي قد انخفضت إثر انتهاء الحرب، فإن عدد أولئك الذين يمكن الوصول إليهم آخذ في الازدياد. وازداد عدد مراكز التغذية العلاجية للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، من حوالي ٢٠ مركزا في آذار/مارس ٢٠٠٢، إلى ما يزيد على ٥٠ مركزا في حزيران/يونيه. وفي المقابل، فإن الموارد والقدرات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة وشركائها، الذين يقدمون القسط الأكبر من المساعدة الإنسانية، ظلت دائما في مستويات أقل بكثير من الاحتياجات المقدرة. وبحلول نيسان/أبريل، تم استلام ١٣ في المائة فقط من مبلغ الـ ٢٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، الذي طُلب في إطار النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢، ولقد زاد هذا المبلغ بنسبة ٣٤ في المائة تقريبا فقط بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٢.

خامسا – الاستجابة الحالية والتحديات المستمرة

٢٤ – تحركت الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، بما فيها ١٠٠ منظمة غير حكومية، و ٣٤٠ مؤسسة وطنية و ١٠ وكالات تابعة للأمم المتحدة، تحركا سريعا لتوسيع نطاق عمليات الطوارئ بحيث تشمل الاحتياجات الماسة للمجموعات الشديدة التضرر من بين السكان. وفي الوقت نفسه، تعمل الوكالات جاهدة للحفاظ على البرامج القائمة، مع العمل في الوقت نفسه على وضع الأسس لعمل برامج العودة وبرامج الإنعاش. ويشارك في هذه العمليات الآلاف من موظفي المساعدة الإنسانية، وهي تغطي جميع القطاعات الإنسانية في ١٧ من أقاليم البلاد البالغ عددها ١٨ إقليما. وتمثل الشهور الستة القادمة مرحلة ذات أهمية بالغة، للعملية وللبلاد على حد سواء. ومن الضروري أن تصل المساعدة الإنسانية إلى ملايين الناس لضمان بقاء المجتمعات المحلية الأكثر تضررا، وتشجيع المصالحة، وتثبيت أوضاع الفئات الضعيفة من السكان والتمهيد للإنعاش.

٢٥ – وعلى الرغم من وجود مؤشرات بأن موسم الحصاد القادم سيكون أفضل من نظيره في السنة السابقة، فمن المتوقع أن يستمر انعدام الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للمشردين داخليا الذين لم يتمكنوا من الحصول على أراض زراعية خصبة وبذور محاصيل جيدة خلال موسم الزراعة الماضي. ولا يزال خط الإمداد الغذائي تحف به المخاطر في هذه المرحلة، وقد ينهار في تشرين الأول/أكتوبر، ما لم يتم تلقي التمويل بشكل عاجل. كما أن هناك حاجة ملحة لتمويل قطاعات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك المواد غير الغذائية، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والدعم الزراعي. ومع تزايد إمكانيات الوصول للمناطق الريفية، يصبح توفير شبكة فعالة للنقل والإمداد أولوية قصوى. ويجب توسيع نطاق خدمات النقل الجوي والبري للمواد غير الغذائية لضمان وصول مساعدات الطوارئ إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توسيع نطاق خدمات النقل الجوي الحالية للركاب، بحيث تشمل المناطق التي أمكن الوصول إليها في الآونة الأخيرة، ومناطق وجود الأسر، التي لا يزال الوصول إليها برا غير ممكن. وفي كلتا الحالتين، ثمة حاجة لموارد إضافية. ويشكل عدم توفر التمويل في الوقت المناسب، وبشكل شامل، أبرز العوائق التي تعرقل العملية الإنسانية.

٢٦ – وإثر إجراء تقييم على نطاق البلاد بكاملها للمناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا، تم تحديد الاحتياجات الأولية للأمم المتحدة، وبعض المنظمات غير الحكومية الشريكة، لفترة الستة أشهر القادمة، في ”طلب للتغطية الانتقالية“، قُدم إلى الجهات المانحة خلال بعثة تقييمية إلى أنغولا في حزيران/يونيه الماضي (انظر الفقرة ٤١)، برئاسة مستشاري الخاص. ويهدف الطلب، وقيمته ١٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تغطية احتياجات الطوارئ اللازمة لإنقاذ حياة الفئات الأشد ضعفا من بين السكان، ولدعم عودة أكبر عدد ممكن من المشردين داخليا، قبل حلول الموسم الزراعي القادم. وسيقدم في آب/أغسطس ٢٠٠٢ استعراض النداء لمنتصف المدة، الذي سيقدم تصورا أكثر اكتمالا للاحتياجات لبقية السنة.

٢٧ – ونظرا لضخامة المهام الإنسانية، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمفردها لن تتمكن من تلبية جميع الاحتياجات. وقد بذلت الحكومة بعض الجهود لمعالجة الحالة، ولكن يتعين عليها بذل المزيد لتتحمل قسطا من الأعباء، بما في ذلك القيام بإصلاحات عاجلة لمرافق الهياكل الأساسية الرئيسية، بما في ذلك الطرق البرية الرئيسية، والجسور، والمهابط الجوية، التي لا تزال حالتها تعوق إيصال المساعدة الإنسانية. وفضلا عن ذلك، ينبغي على الحكومة تسريع وتيرة عمليات التخليص الجمركي للمواد المستخدمة

للأغراض الإنسانية، وضمان منح التأشيرات دونما إبطاء للموظفين العاملين في إيصال مواد الإغاثة.

حالة المساعدة المقدمة إلى جنود يونيتا المسرحين

٢٨ - أدت الوتيرة المتسارعة لعمليات إيواء الجنود والحالة التغذوية والصحية السيئة للغاية لدى الكثير منهم (بلغ معدل سوء التغذية الحاد في بعض مناطق الإيواء ٣٠ في المائة) إلى إرباك قدرة الحكومة على التنفيذ في البداية. وسارعت وكالات الأمم المتحدة إلى تقييم الأحوال السائدة في المواقع حالما منحتها الحكومة الإذن بدخول مناطق الإيواء في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويتمثل النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في استكمال جهود الحكومة بتقديم مساعدات موجهة إلى الأسر في مناطق الإيواء. وفي مطلع تموز/يوليه ٢٠٠٢، كانت الأمم المتحدة قد قيمت الوضع في ٣٤ من أصل ٣٦ منطقة من مناطق إيواء الأسر وسلمتها المساعدة. وهناك عمليات متعددة القطاعات جارية في ٢٠ من هذه المناطق على الأقل. وتشمل الأنشطة الجاري تنفيذها أو المخطط لها إنشاء نظم للإحالة الصحية والتغذوية وإجراء حملات التطعيم وتوزيع المعونة الغذائية الغوثية والاضطلاع بأنشطة تتعلق بالمياه والمرافق الصحية وتوفير التعليم البديل للأطفال وتوزيع المعدات الزراعية والبذور. وإضافة إلى ذلك، ستعالج مسائل أساسية تتعلق بالحماية مثل وضع الجنود الأطفال وتأهيلهم.

الأولويات والاستراتيجيات الإنسانية

٢٩ - سعيا لتلبية احتياجات السكان المشردين وغيرهم من المجموعات الضعيفة، اتفقت وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، على اتباع نهج يرمي إلى استقرار أوضاع أشد السكان تضررا، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بمبادرات أساسها المجتمعات المحلية ترمي إلى تسهيل عودة السكان المشردين وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وستعمل الوكالات في تعاون وثيق مع اللجنة الوطنية لإعادة إدماج المشردين والمسرحين في المجتمع على نحو منتج، وهي لجنة أنشئت في الآونة الأخيرة. وستتم عملية إعادة إدماج العائدين وعودة المشردين داخليا في الأمد القصير وفقا للإطار القانوني الحكومي وخطط عمل المقاطعات لحالات الطوارئ من أجل إعادة التوطين والعودة، وهي خطط يجري إعدادها في الوقت الراهن في كل مقاطعة. ومن المنتظر أن يعود نحو ٥٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي أو أن يعاد توطينهم خلال الأشهر القادمة رغم أن انتشار الألغام والمنازعات المحتمل نشوبها بشأن الأراضي المهجورة منذ سنوات عديدة وتفكك شبكة الخدمات الصحية وصعوبة الوصول كلها عوامل ستؤثر على عملية العودة وإعادة الإدماج من حيث سرعتها ونطاقها.

٣٠ - ويبلغ مجموع اللاجئين الأنغوليين في البلدان المجاورة قرابة ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ منهم ٢٣٨ ٢٣٤ في زامبيا و ٣٣٢ ١٩٤ في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٢٤ ٠٠٠ في ناميبيا و ٤٣٠ ١٥ في جمهورية الكونغو. وينتمي أغلب هؤلاء اللاجئين إلى مقاطعات موكسيكو وأويغي وزائير وكواندو كوبانغو. ومع أن الظروف لم تتهيأ بعد لعودة اللاجئين بشكل طوعي ومنظم بسبب عوائق أمنية ومتعلقة بالنقل والإمداد ومشكلات الوصول إلى مناطق العودة وضعف قدرة الاستيعاب فيها، فقد بدأت حركة عودة طوعية إلى الوطن، وعاد فعلا قرابة ١٠ ٠٠٠ شخص إلى أنغولا عبر مقاطعات زائير وأويغي وموكسيكو. وتشير التقديرات إلى أن ٨٠ ٠٠٠ لاجئ على الأقل قد يعودون طوعا قبل نهاية عام ٢٠٠٢. ولمواجهة هذا الموقف، أعادت

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فتح مكاتبها الميدانية في المقاطعات الرئيسية التي يقصدها العائدون لتهيئة السبل والمرافق اللازمة لاستقبالهم. وإذا ما سمحت الظروف المحلية بذلك، تنوي المفوضية البدء بتنظيم حملات للعودة على نطاق واسع للاجئين الباقين اعتبارا من مطلع ٢٠٠٣.

الانتقال إلى الإنعاش والتنمية في الأمد المتوسط

٣١ - رغم حدوث بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية، (نما الناتج الإجمالي الداخلي بمعدل ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ وانخفض التضخم من ٢٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١١٦ في المائة في عام ٢٠٠١)، فإن المؤشرات الاجتماعية لا تزال شديدة الانخفاض. وحسب دراسة أجرتها الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ارتفع معدل الفقر المدقع إلى ٢٦ في المائة بين السكان في ١١ مقاطعة من المقاطعات التي أجريت فيها الدراسة وعددها ١٧ مقاطعة، بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١. وإضافة إلى ذلك، أثبتت دراسة أجرتها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أن معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا منذ عام ١٩٩٩ فبلغ ٨,٦ في المائة. وهناك مخاوف من أن يكون معدل العدوى بالغ الارتفاع بين بعض المجموعات الشديدة التعرض للإصابة. ويمثل التصدي الفعال لازدياد خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية ملحة، لا سيما في ضوء حركات السكان المتوقع حدوثها خلال فترة ما بعد الصراع.

٣٢ - وإضافة إلى التدابير الخاصة بمرحلة ما بعد الصراع والكفيلة بإعادة إدماج العائدين ومن بينهم المشردين داخليا واللاجئين إدماجا ناجحا، ينبغي على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يركزا على خطتهما للأمد القصير الرامية إلى مساعدة الحكومة على مواجهة أربعة تحديات رئيسية هي: (١) تخفيف حدة الفقر الريفي والحضري باتباع سياسات تيسر حصول الفقراء على العمل والأرض وغيرهما من الموارد؛ (٢) إعادة إعمار القطاعات الاجتماعية، مع الاهتمام بوجه خاص بالخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم؛ (٣) إعداد طريقة فعالة للتصدي لازدياد خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع مراعاة تحركات السكان خلال فترة ما بعد الحرب؛ (٤) تشجيع المشاركة السياسية والمساءلة الديمقراطية مع تعزيز الإدارة العامة، بما في ذلك النظم الكفيلة بإدارة الموارد العامة على نحو محكم وشفاف.

٣٣ - وفي سياق الإصلاح المؤسسي الجاري والجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من اللامركزية وتعزيز الشفافية، تنفذ فعلا مبادرات تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الشؤون العامة وتحسين تقديم الخدمات العامة وتوطيد الشفافية وتعزيز التنسيق والمساءلة وتمتين الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي إطار برنامج أوسع نطاقا تنفذه وزارة العدل هو ''البرنامج الشامل لتعزيز القدرات المؤسسية وبسط العدالة''، تدعم وكالتان من وكالات الأمم المتحدة مبادرة تكميلية ترمي إلى بناء القدرات على المستويات المحلية بغية دعم إعادة التوطين وإيجاد سبل عيش مستدامة. ويكمن هدف هذه المبادرة في توظيف وتدريب وتوزيع موظفي العدالة في البلديات في جميع أنحاء القطر. وقد اتخذت وزارات المالية والتعليم والصحة أيضا خطوات ترمي إلى تحسين وسائل تخصيص اعتمادات الميزانية بإعداد دراسات عن النفقات في القطاعات الاجتماعية بدعم من ثلاث من وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمة الدولية للهجرة.

٣٤ - وإضافة إلى هذه المبادرة، أوفد البنك الدولي بعثتين خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ لمساعدة الحكومة على إعداد برنامج طارئ للتسريح وإعادة الإدماج ولتقييم

احتياجات الإعمار والتنمية على نحو شامل خلال الفترة التي تلي الصراع مباشرة.

٣٥ - وبناء على طلب من الحكومة، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا تجريبيا لإعادة الإدماج والإنعاش. ويقوم النهج المتبع فيه على إحداث تحول استراتيجي من إعادة توطين السكان الذين شردهم الحرب إلى عودهم وإعادة إدماجهم. ويهدف البرنامج إلى تقديم مساعدة مادية إلى السكان المستهدفين والى تعزيز القدرات المحلية لتقديم هذه المساعدة.

٣٦ - ورغم حجم الموارد المحلية المتاحة للحكومة، كان الاعتماد على المساعدات المقدمة من الجهات المانحة عاليا في قطاعات معينة، بما في ذلك المساعدة الإنسانية. واستمرار الدعم من الجهات المانحة لا يمكن ضمانه، رغم أن قيام الحكومة بإعادة توجيه النفقات نحو القطاعات الاجتماعية سييسر حث المجتمع الدولي على تقديم تمويل تكميلي. وما زال مانحون كثيرون ينتظرون معرفة إن كانت الوثائق الاستراتيجية الرئيسية، مثل البرنامج المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، ستتضمن توجهات واضحة بشأن السياسة العامة. ولم يتمكن صندوق النقد الدولي، بموجب أنظمته، من النظر في تقديم قروض لأنغولا قبل أن تنجح في تنفيذ جميع الإصلاحات اللازمة. ولا يتوقع إبرام اتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن قرض من الصندوق قبل عام ٢٠٠٣.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٣٧- أنغولا من بين بلدان العالم التي تنتشر فيها الألغام انتشارا واسع النطاق، ومعدّل الإصابات الناجمة عن الألغام للفرد فيها من أعلى المعدّلات. وتضطلع المنظمات غير الحكومية الدولية بمعظم الأعمال المتعلقة بالألغام. وهي تؤدي عملها بفعالية بالرغم من النقص في الموارد مقارنة بحجم المشكلة. ولم يتم مؤخرا أي تقييم لقدرة الحكومة على إزالة الألغام، ومن المرجح أن يعوّق النقص في النقل والإمداد والتدريب ومراقبة النوعية القصوى لهذه المشكلة على وجه السرعة. وما زال تحديد الأولويات والتنسيق ضعيفين على الصعيد الوطني، مع أن الحكومة، مدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعمل على معالجة ذلك. وتتفاوت فعالية التنسيق على صعيد المقاطعات.

٣٨- ويفيد المانحون أن هناك ثلاثة عوامل تحد من تمويلهم للأعمال المتعلقة بالألغام، وهي: (١) عدم قيام الحكومة بتوفير الموارد؛ (٢) تواصل استخدام الألغام وعدم التصديق على اتفاقية أوتاوا؛ (٣) مواطن الضعف الإدارية الواضحة في البرنامج الوطني. غير أن حكومة أنغولا صدّقت على اتفاقية أوتاوا في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وأعلنت عزمها على معالجة المشاكل المتبقية.

٣٩- ويجب أن تؤسس الاستجابات الدولية القصيرة الأمد على القدرات المتوافرة. فهناك حاجة ماسة إلى موارد لتوسيع نطاق الأعمال المتعلقة بالألغام وإعادة توجيه الأنشطة الحالية وفقا للظروف الجديدة، بما في ذلك، على سبيل المثال، زيادة إجراء الدراسات الاستقصائية للمناطق التي تيسّر الوصول إليها مؤخرا وتوعية السكان العائدين بمخاطر الألغام، التي تنسّقها اليونيسيف. وهناك ضرورة إلى تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. ويتسم توفير الدعم في الوقت نفسه إلى المؤسسات الوطنية بأهمية فائقة لمساعدة الحكومة على تحديد الأولويات الوطنية ورسم استراتيجية للمدى الطويل، بما في ذلك تطوير قدراتها الخاصة في هذا الميدان.

٤٠- ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يرسل فورا مديرا لبرنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لكي يقدّم المشورة إلى الحكومة وينسّق استجابة الأمم المتحدة

بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام. وسيساعد مستشارون ميدانيون في المقاطعات السلطات المحلية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في خطط المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وتساعد دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الشروع في هذه الأنشطة. وتبلغ التكلفة التقديرية ١٨ مليون دولار للعمليات و ١,٢ مليون دولار لبناء القدرات والتنسيق. وستُدرج الاحتياجات الدقيقة من التمويل في النداء الموحد المشترك بين الوكالات، مع مراعاة نتائج خطط العمل الطارئة في المقاطعات لإعادة التوطين والعودة.

سادسا – دور الأمم المتحدة في دعم توطيد السلام

٤١ – يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصورة خاصة تقديم قدر كبير من الدعم لأنغولا في مواجهتها للتحديات المتصلة بتوطيد السلام. وسعيا إلى تحديد مدى ما يمكن أن تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم لأنغولا في هذه العملية، طلبتُ إلى مستشاري الخاص بشأن أفريقيا أن يقوم برئاسة فريق متعدد الاختصاصات يتألف من ممثلين عن الوكالات الإنسانية والإنمائية، بالإضافة إلى عاملين في المجالات العسكرية واللوجستية والإعلامية. وعقد مستشاري الخاص وأعضاء فريقه اجتماعات مع الحكومة، وكذلك مع الرئيس دوس سانتوس، وغيره من أصحاب الشأن، وقاموا بزيارة كثير من مناطق الإيواء. وترد أدناه النتائج التي خلص إليها هذا الفريق. وتم استشارة حكومة أنغولا التي أشارت إلى أنها موافقة بصفة عامة على مفهوم العمليات الوارد أدناه والولاية المقترحة والوجود المقترح للأمم المتحدة في أنغولا.

ألف – الأهداف الرئيسية

٤٢ – سعيا إلى دعم توطيد السلام وتشجيع المصالحة الوطنية والانتقال إلى الأوضاع الطبيعية في أنغولا، ستعزز منظومة الأمم المتحدة من حضورها وستزيد من عملياتها على نحو شامل عبر أرجاء البلد. ويتوقع أن يجري ذلك على مراحل يتم التركيز في بدايتها على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة عبر أرجاء البلد، بما في ذلك إلى الأشخاص المشردين داخليا، بالإضافة إلى المساعدة على تنفيذ مذكرة التفاهم، ولا سيما عملية إيواء المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويتوقع أن تكون هذه المرحلة الأولى قصيرة نسبيا، باعتبار الجدول الزمني لمذكرة التفاهم وما أبدته الحكومة من رغبة متكررة في العودة بالأوضاع عودة سريعة وصحيحة إلى حالها الطبيعي. ولئن كان من المتوقع أن تستمر الحاجة إلى المساعدة الإنسانية لفترة طويلة، فإن هدف المجتمع الدولي على المدى الطويل يكمن في مساعدة عملية المصالحة والانتعاش الاقتصادي بواسطة بناء السلام. وبديهي أن نجاح توطيد السلام يعتمد أولا وقبل كل شيء على حكومة أنغولا من حيث توفر الإرادة السياسية ومقدار الموارد التي ترغب في تسخيرها لهذه العملية.

٤٣ – وتعتزم الحكومة الإسراع بقدر الإمكان في حل المسائل المتبقية من بروتوكول لوساكا. ولهذا الغرض، تنوي هذه الحكومة إنشاء اللجنة المشتركة التي نص عليها الاتفاق حالما يتم الانتهاء من الجوانب العسكرية لمذكرة التفاهم، أي حالما يتم نزع سلاح يونيتا وتسريح وحداتها وحل تنظيمها العسكري. ويتوقع أن ترأس الأمم المتحدة هذه اللجنة المشتركة وأن تعرض مساعيها الحميدة لمساعدة الأطراف في المضي قدما في عملية المصالحة الوطنية وتوطيد السلام بصورة أعم. وسوف يتم دعم هذه الجهود من خلال حملة إعلامية ترمي إلى شرح هذه العملية للشعب الأنغولي.

باء – المهام الرئيسية

٤٤ – إن المهام الرئيسية التي يتعين على الأمم المتحدة القيام بها لدعم توطيد السلام في أنغولا تشمل العناصر التالية:

- تيسير وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجموعات الضعيفة، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا والأسر داخل مناطق الإيواء الموجودة عبر أرجاء البلد؛
- إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم في مجال الأعمال المتصلة بالألغام؛
- الاتصال بالأطراف عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة وسائر الهيئات المعنية، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم؛
- إسداء المشورة التقنية لعملية إيواء المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ومراقبة هذه العملية، إذا طلبت حكومة أنغولا ذلك؛
- ترؤس اللجنة المشتركة حال إنشائها، والعمل على تعزيز المصالحة الوطنية؛
- المساعدة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وعلى بناء المؤسسات لتوطيد السلام وسيادة القانون؛
- المساعدة على تعبئة الموارد لدعم عملية السلام ولا سيما من خلال التحضير لعقد مؤتمر دولي للمانحين؛
- المساعدة على تعزيز الانتعاش الاقتصادي من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- إسداء المشورة التقنية في التحضير للانتخابات وإجرائها، وذلك وفقا لطلب حكومة أنغولا.

٤٥ – وسعيا إلى تحقيق هذه المهام على النحو الأمثل، ينبغي أن يكون للأمم المتحدة حضور في أنغولا على أن يكون هذا الحضور منسقا تنسيقا جيدا ومتكاملا. وسوف تركز الأمم المتحدة عملها على مجالين واسعين. الأول سيتناول الجانب السياسي، وجانب حقوق الإنسان، والجانب العسكري، والثاني الجانب الإنساني (بما في ذلك العمل المتصل بالألغام)، والجانب المتعلق بالانتعاش الاقتصادي، والجانب الإنمائي.

٤٦ – وستظل حكومة أنغولا مسؤولة عن إيواء المحاربين السابقين التابعين ليونيتا وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وسيقوم البنك الدولي بدور ريادي في مساعدة حكومة أنغولا في هذه العملية، لا سيما في مجال المساعدة المالية. وسوف تواصل الأمم المتحدة في الوقت نفسه المناقشات مع الحكومة والبنك الدولي حول أفضل الوسائل الكفيلة بضمان التنفيذ الفعال لعملية إيواء المحاربين السابقين وهي مستعدة لإسداء المشورة وتوفير خبرتها التقنية في هذا الميدان.

جيم الولاية الممنوحة للمساعدة على توطيد السلام

٤٧ – سعيا إلى تنفيذ المهام الجديدة التي تم وصفها أعلاه، سيتطلب الأمر تكييف ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، وهي الولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩)، لتشمل المهام الإضافية التالية:

- الاتصال بالأطراف من خلال اللجنة العسكرية المشتركة والفريق التقني؛
- إسداء المشورة لعملية إيواء المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ومراقبة هذه العملية، إذا طلبت حكومة أنغولا ذلك؛

- ترؤس اللجنة المشتركة حال إنشائها وتعزيز المصالحة من خلال المساعي الحميدة؛
- المساعدة على وضع استراتيجيات وبرامج لتوطيد السلام؛
- في مجال حقوق الإنسان، تقديم المساعدة لبناء المؤسسات التي تدعم سيادة القانون والمساعدة على تعزيز وحماية هذه الحقوق في سياق المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية.

٤٨ - وتتطلب هذه الولاية الموسعة بعثة جديدة تلي مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، ويتولى قيادة منظومة الأمم المتحدة في أنغولا، ويتأكد من التنسيق والتكامل دعما لتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، سيتولى الممثل الخاص الدور الريادي في توفير دعم الأمم المتحدة للمهام السياسية والعسكرية التي يُعتزم القيام بها في المرحلتين الأولى والثانية من عملية السلام، ويساعد على الانتهاء من تنفيذ بروتوكول لوساكا. وسيقوم أيضا، في إطار مذكرة التفاهم، بتعزيز تنسيق عملية إيواء المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع والأنشطة الأخرى بين الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٤٩ - وستحتاج البعثة الجديدة للقيام بالمهام العسكرية إلى زيادة عدد موظفيها، بما في ذلك ١١ ضابط اتصال عسكري يكونون على اتصال مع القوات المسلحة الأنغولية والعناصر العسكرية أو العناصر العسكرية السابقة لليونيتا. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طلبت أن يوافق مجلس الأمن على سبيل الاستعجال على نشر هؤلاء الأفراد فيما يتصل بالمهام الفورية التي ستقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال، وأعرب عن شكري للمجلس على رده الإيجابي. وأود أن أبلغ أن سبعة من هؤلاء الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة قد تم نشرهم بالفعل في أنغولا حتى هذا التاريخ.

٥٠ - وكما تنص مذكرة التفاهم، سيشارك الأفراد العسكريون في عمل اللجنة العسكرية المشتركة، وفي الفريق التقني المركزي المنشأ في لواندا، وفي الأفرقة التقنية الإقليمية حسب الاقتضاء وحسب ما تسمح به الظروف اللوجستية والأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم هؤلاء الأفراد بإسداء المشورة العسكرية لرئيس البعثة. أما مركزهم فسيكون في لواندا وسيقومون بزيارة مواقع في المقاطعات عندما يتطلب الأمر ذلك.

٥١ - ولمساعدة الممثل الخاص للأمين العام على رئاسة اللجنة المشتركة، سيحتاج الأمر إلى تعيين بعض موظفي الشؤون السياسية في أمانة اللجنة عندما يعاد إنشاؤها. والعدد الفعلي للموظفين سيتحدد عندما يصبح نطاق المهام السياسية أوضح. فربما يتطلب الأمر تخصيص قدر متواضع من مرافق الترجمة الفورية. ومن أجل زيادة تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، سيقوم بعض هؤلاء الموظفين بمهام الاتصال مع البنك الدولي.

٥٢ - وسيتطلب تقديم المساعدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان نشر ١٦ موظفا إضافيا من موظفي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الأقاليم الرئيسية، بالتعاون الوثيق مع موظفي الشؤون الإنسانية الموجودين في الميدان في تلك المواقع. وسوف يمكن هذا النشر الأمم المتحدة من توسيع نطاق خدمات برامجها، ومن تقديم دعم يتسم بقدر أكبر من الفعالية لبناء المؤسسات وللمصالحة الوطنية، كما سيمكنها من المساعدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للاجئين والأشخاص المشردين داخليا والمحاربين السابقين وأسرهم. ونظرا لحجم المشاكل المرتبطة بإعادة تأهيل الأطفال واحتياجات الشباب، سيتم أيضا النظر في إرسال مستشار لحماية الأطفال.

٥٣ - وسيحتاج الأمر أيضا إلى زيادة القدرة اللوجستية والإدارية لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا وذلك لتوفير الدعم

الكافي للبعثة الجديدة. فستكون هناك حاجة إلى بعض العربات الإضافية، والمكاتب، ومعدات الاتصالات، بالإضافة إلى موظفين في مجال الدعم. وفي هذا الصدد، إني على ثقة بأن حكومة أنغولا ستوفر أماكن الإيواء الإضافية اللازمة والمكاتب الأساسية الأخرى للبعثة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك قد يحتاج هذا المكتب إلى توفير طائرة خفيفة واحدة وطائرة عمودية واحدة للمسافات الطويلة لتمكين العاملين في مجال الاتصال العسكري والمراقبين من التنقل عند اللزوم.

٥٤ - وإن أكثر المهام إلحاحا التي يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بها فيما يتعلق بتوطيد السلام في أنغولا لا تزال توفير المساعدة الإنسانية لثلاثة ملايين من الأنغوليين الذين بحاجة إليها. وتتمثل الأولويات الرئيسية في هذا الصدد في الإسراع في تقديم المساعدة الغذائية لمنع حدوث المجاعة، ودعم إعادة التوطين والعودة، وتقديم الخدمات الصحية، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق الاستفادة من شبكات المياه الآمنة ومن نظام الصرف الصحي المناسبة، وتشجيع التعليم، والأعمال المتصلة بالألغام. وفي الوقت الراهن، ستحاول وكالات الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية القيام بهذه المهام معتمدة على ما لديها في الوقت الراهن من موظفين في الميدان. وإذا أريد للمنظمات الإنسانية أن تعالج احتياجات الفئات السكانية الضعيفة بشكل مناسب، فإن الأمر سيتطلب من المانحين توفير موارد إضافية كبيرة على وجه الاستعجال. وبالنسبة للانتعاش الاقتصادي وللقيام بالمهام الإنمائية، سيتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أن تضع برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

سابعا - الملاحظات

٥٥ - شاركت الأمم المتحدة منذ مدة طويلة في السعي إلى السلام والمصالحة في أنغولا. وبعد التوقيع على اتفاقات نيويورك في عام ١٩٨٨، ساعدت الأمم المتحدة على الإشراف على سحب القوات الكوبية من أنغولا، واعتبارا من ١٩٩١ ساعدت على تنفيذ اتفاقات بيسيسي بما في ذلك الانتخابات العامة التي تم تنظيمها في عام ١٩٩٢. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨، ساعدت الأمم المتحدة على تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي السنوات الأخيرة، حاولت الأمم المتحدة المساعدة على وضع حد للقتال الذي تصاعد في عام ١٩٩٨ نتيجة لرفض يونيتا الامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وواصلت الأمم المتحدة أيضا تقديم المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها إلى ما يقدر بمليوني شخص من الفئات الضعيفة والمشردين، بالإضافة إلى حوالي ٤٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين، ومعظمهم في زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي ناميبيا وجمهورية الكونغو أيضا.

٥٦ - وكان مكتب الأمم المتحدة في أنغولا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ يساعد الشعب الأنغولي على بناء القدرات، وتوفير المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان. واهتم مستشاري الخاص للمهمات الخاصة في أفريقيا اهتماما خاصا بأنغولا بالتعاون مع ممثلي في أنغولا ورئيس مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. ويمثل التوقيع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على مذكرة التفاهم التي تكمل بروتوكول لوساكا حقبة جديدة في عملية السلام الأنغولية، وهي بمثابة تحديات جديدة لوجود الأمم المتحدة في أنغولا.

٥٧ - وعلى الرغم من أن شعب أنغولا عانى معاناة كبيرة خلال العقود الثلاثة للحرب الأهلية، فإن من الأمور المشجعة ملاحظة أن احتمالات السلام على الأمد الطويل هي أفضل اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. وإن أكثر من ٨٤ ٠٠٠ من جنود يونيتا قد تم إيواؤهم مع أسلحتهم، كما يتم التقيد بوقف إطلاق النار. وتولت أيضا الحكومة ويونيتا مسؤولية إدارة عملية السلام، غير أنهما سيحتاجان إلى دعم

نشط من المجتمع الدولي للتغلب على التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، وتوطيد السلام في هذا البلد.

٥٨ - ومن أجل دعم جهود توطيد السلام في أنغولا، سيتعين تعزيز وجود الأمم المتحدة في هذا البلد كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، كما سيتعين تنسيق هذا الوجود وجعله متكاملا. وستسمح لجنة الأمم المتحدة المقترحة ووجودها بأداء المهام التي تم تحديدها أعلاه بالتشاور مع الحكومة، وذلك بصفة رئيسية من خلال بعثة التقييم التقنية في حزيران/يونيه. وإن أية مهام إضافية تقوم بها الأمم المتحدة ولم يحسب حسابها وإن كان يحتمل ظهورها، ستتطلب بالطبع مزيدا من المناقشات بين الأمم المتحدة والحكومة بالإضافة إلى إذن من مجلس الأمن.

٥٩ - ويتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما في توطيد السلام في أنغولا، نظرا لتعقيد وصعوبة المهام التي ستقوم بها الأمم المتحدة بتكليف من برتوكول لوساكا، ومن برنامج السلام الذي وضعته الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٢ والمؤلف من ١٥ نقطة، ومن مذكرة التفاهم. وبناء عليه، ربما يود مجلس الأمن إنشاء بعثة جديدة في أنغولا تلي مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، على النحو المعروض في الفرع السابق. وإذا إذن مجلس الأمن بذلك، فسيطلق على البعثة الجديدة اسم بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، وسيرأسها ممثل خاص للأمين العام. وستتألف البعثة تحت إشرافه من عنصرين. أحدهما يتمثل في الجانب السياسي، والجانب العسكري، وجانب حقوق الإنسان، تحت الإشراف المباشر للممثل الخاص. وسوف يتم في الوقت نفسه تعيين المنسق المقيم نائبا وسيشرف على العنصر الثاني ويتمثل في المهام الإنسانية، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية، من خلال تنسيق عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية.

٦٠ - ونظرا لهذه الاعتبارات، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على ولاية البعثة الجديدة وفقا للأهداف المعروضة في الفقرة السادسة من هذا التقرير. وأوصي بأن تكون ولاية البعثة الجديدة لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وحتى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، على أن يتم تقديم تقرير عن منتصف المدة إلى مجلس الأمن لينظر فيه. ويتوقع أن تكون المهام المحددة مؤخرا، بمساعدة الموارد الملائمة، ذات طبيعة مؤقتة. غير أنه لا يمكن أن يستبعد أن تحتاج عملية تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، والمصالحة الوطنية إلى فترة تتجاوز الأشهر الستة المطلوبة، وعليه ربما يحتاج الأمر إلى تمديد فترة القيام بالمهام المذكورة أعلاه إذا تطلبت الظروف ذلك.

٦١ - وختاما، أود أن أعرب عن شكري إلى ممثلي في أنغولا والممثل المقيم للأمم المتحدة في ذلك البلد للجهود القيمة التي بذلاها أثناء هذه الفترة الصعبة، للمساعدة على تعزيز السلام والمصالحة في أنغولا.